الثورة ALTHAWRAH
Friday : 2 Shwal 1434 - 9 Agus - Jssue No. 17795

حلويات العيد تصدرت تسوق الأسر اليمنية

تصدرت حجالة العيد قائمة مبيعات السوق اليمنية بسبب إقبال الناس الشديد على شرائها باعتبارها سلعاً مناسباتية عيدية.. وقد شهدت الأسواق الشعبية خصوصا محلات المكسرات والحلويات العيدية تهافتا كبيرا من المواطنين بمختلف شرائحم للاستعداد لأيام العيد وشراء مستلزمات العيد ومنها جعالة العيد.

ويلاحظ أن محلات المكسرات والحلويات المنتشرة في مختلف الأسواق لم تستوعب إقبال الزبائن حتى انتشرت الباعة البساطون لبيع جعالة العيد ومنها الزبيب والفستق وحب العزيز والبندق وغيرها من أنواع المكسرات والحلويات المنتشرة على أرصفة شوارع الأسواق.

وخلال زيارة لبعض الأسواق الشعبية لبيع المكسرات والحلويات للتعرف على مدى إقبال الناس عليها وأسباب الازدحام على محلات بيع جعالة العيد إلتقينا الأخ حامد التهامي –موظف حكومي- يقول إنه دفع 14 ألف ريال لشراء جعالة العيد.. مشيرا إلى أن جعالة العيد أصبحت من التقاليد الشعبية والتي تقدم للأهل والأصدقاء خلال أيام العيد.

استطلاع / حسن شرف الدين

وخلال زيارة لبعض الأسواق الشعبية لبيع المكسرات والحلويات للتعرف على مدى إقبال الناس عليها وأسباب الازدحام على محلات بيع جعالة العيد إلتقينا الأخ حامد التهامي –موظف حكومي- يقول إنه دفع 14 ألف ريال لشراء جعالة العيد.. مشيرا إلى أن جعالة العيد أصبحت من التقاليد الشعبية والتي تقدم للأهل والأصدقاء خلال أيام العيد.

* ويقول التهامي: إنه كل عام يقوم بشراء كيلو زبيب ونفر فستق ونفر لوز وثلاثة أكياس حلويات وكعك بمقدار 14 ألف ريال.. وتختلف أنواع جعالة العيد من ناحية الجودة والنوع فهناك أنواع مختلفة من الزبيب وأنواع مختلفة للمكسرات والحلويات.

* أما الأخ أحمد الكبسي –أحد سكان صنعاء القديمة- فيقول أنه اشترى جعالة العيد بـ40 ألف ريال وأنه قام بشراء أنواع مختلفة من المكسرات والحلويات والكعك والبسكويت استعدادا لاستقبال ضيوفه خلال أيام العيد.

ويقول الكبسي إن جعالة العيد طبق عيدي رئيسي يقدم للأهل والأصدقاء الذين يتزاورون فيما بينهم البين خلال أيام العيد.. والملاحظ أن المكسرات والحلويات التي تباع في الأسواق أغلبها مستوردة وليست يمنية الأصل فهناك أنواع مختلفة من الزبيب لا تمتلك مواصفات صحية جيدة وهي مستوردة من الخارج وقس على باقي أنواع المكسرات والحلويات.. وللأسف أن الإنتاج اليمني من المكسرات بدأ يقل بشكل كبير وإذا وجد يكون بأسعار باهظة الثمن.. ويلاحظ أن الإقبال على المنتجات الخارجية التي يتم استيرادها من الخارج وتضرب الإنتاج المحلي بات واقعا نعيشه اليوم وعلى الحكومة وضع استراتيجية وطنية للفترة القادمة للحد من هذا الاستيراد ودعم الإنتاج المحلي.

* الأخ مطهر عبدالرب صاحب محل بهارات قام بشراء بضاعة للعيد والتي احتوت على المكسرات والحلويات والكعك.. وعند سؤالنا: لماذا هذا التغيير.. أجاب أنه لم يغير شيئاً إلا أنه السوق يفرض عليه شراء المكسرات والحلويات بمختلف أشكالها لتلبية رغبات الزبائن خصوصا أيام العيد.

وأضاف مطهر أن جعالة العيد لها موسمها الخاص ويكون الإقبال عليها قبل العيد ويشتريها المواطنون بكميات كبيرة تلبية، ويعتبر موسماً لأصحاب محلات البهارات والمكسرات والحلويات ومصدر دخل رئيسي لتجار هذا المجال.

* فيما يقول الأخ عبده الوصابي –صاحب بسطة لبيع الزبيب واللوز- أنه منذ أربعة أعوام وهو يعمل على المستلزمات المنزلية إلا أنه يقوم ببيع الزبيب واللوز قبل أيام العيد لما يحصل من ورائها من فائدة تعود عليه بالنفع.. ورغم مضايقات بعض أفراد الجهات المختصة الذين يقومون بمنعنا من البيع إلا أننا نحاول كسب المال بالحلال والابتعاد عن الحرام قدر الإمكان.. وهناك بعض الأشخاص من يفرض علينا دفع ثلاثة آلاف ريال في اليوم حتى استمر في البيع.

ويقول الوصابي: إن المواطنين يشترون منه كميات كبيرة من الزبيب واللوز ابتهاجا بقدوم العيد واستعدادا لاستقبال الضيوف من الأهل والأصدقاء، فما أن يأتي الضيف لسلام العيد تتصدر جعالة العيد مائدة الضيافة.

وتتصدر قائمة مبيعات مكسرات وحلويات العيد الزبيب واللوز.. والزبيب يتم إنتاجه بواسطة تجفيف العنب التي تشتهر بها صنعاء وخولان وبني حشيش وغيرها من المناطق بزراعته.. وتشير إحصائيات وزارة الزراعة إلى أن اليمن أنتجت من العنب بمقدار 149 ألفاً و68 طناً زرع على مساحة قدرت بـ13 ألفاً و477 هكتاراً.. أما اللوز التي تشتهر بزراعته مديريات بني مطر وهمدان والحيمة الداخلية والخارجية وخولان والطيال وغيرها من المناطق فتشير إحصائيات وزارة الزراعة إلى أن اليمن أنتجت من اللوز عشرة آلاف و177 طناً على مساحة قدرت بخمسة آلاف و432 هكتاراً.

ولبعض أنواع المكسرات العيدية فوائد صحية وطبية حيث يؤكد الأطباء أن للزبيب العديد من الفوائد منها خفض نسبة الكلوسترول والدهون الثلاثية، كما أنها تحتوي على الأحماض والفيتامينات التي تحد من أمراض تصلب الشرايين وتقلل نسبة الإصابة بالسرطان والجلطات الدماغية.. كما أن اللوز يعتبر من المكسرات المفيدة والصحية للجسم باعتبارها مادة تساعد على سلامة الأمعاء وتمنع ظهور الأورام السرطانية بالإضافة إلى أنها مادة مقوية للقلب وتحد من آلام المفاصل وغيرها من الأمراض الشائعة.

البنوك المحلية مطالبة بتنويع استثماراتها

كتب/محمد راجح

أكد تقرير رسمي وجود عوامل جذب واعدة في القطاع المصرفي تمثل فرصاً استثمارية واعدة ومغرية يمكن استغلالها وتوظيفها بشكل أمثل في دعم التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد.

ويشير الى أهمية تفعيل دور القطاع المصرفي في توجهات الحكومة في إطار البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية والبحث عن مصادر دخل متعددة لتوسيع الهيكل الإيرادي للاقتصاد الوطني.

ودعا التقرير البنوك المحلية التجارية والإسلامية إلى تنويع استثماراتها والمساهمة بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن هناك ضرورة لتقوية أداء القطاع المصرفي اليمني وتعزيز عوامل الجذب الاستثمارية التي يتمتع بها والعمل على جذب مدخراته وودائعه في تمويل المشاريع المحلية التنموية والاستثمارية في مختلف القطاعات الواعدة وعلى الرغم من التطورات الإيجابية للجهاز المصرفي التجاري والإسلامي من جانب منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن دوره ما يزال أقل من المستوى المطلوب في العملية الاستثمارية والتنموية الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات مناسبة لتشجيع البنوك للمساهمة بفعالية أكبر في النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في اليمن.

ويأتي على رأس هذه الآليات حسب ما يشير إليه التقرير توفير الضمانات القانونية اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهمية توطين شركات مساهمة وطرح اسهمها للاكتتاب العام وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة، ومن هنا تكمن وظيفة البنوك الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات.

ويؤكد التقرير أهمية إنشاء شركة أو مؤسسة تعنى بضمان القروض تقوم بعمليات الرهن لصالحها وتكفل المقترض بحدود 80% بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الحالية وإنشاء مصارف متخصصة بالمجال العقاري.

تراجع الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 24 %

كشف الخبير الاقتصادي سلامي صالح السلامي عن تراجع نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي المطالبات (الائتمان المحلي) خلال السنوات الأخيرة حيث انخفضت من 64% عام 2007 إلى 24% في نهاية 2011 م.

وأرجع السلامي هذا الانخفاض الى استحواذ الحكومة ومؤسساتها على مستويات كبيرة من حجم الائتمان نتيجة لتضخم حجم الدين العام المحلي خلال هذه الفترة، مؤكدا أن الأثر الناجم عن هذا الاستحواذ قد خلف تأثيراً سلبيا على النمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان معالجة مسألة أوجه العجز المزمن في الميزانية ليتسنى تأمين وصول القطاع الخاص إلى الائتمان المصرفي وتنشيط النمو بقيادة القطاع الخاص.

وطبقا للسلامي فقد حقق الائتمان المقدم للقطاع الخاص معدلات نمو سالبة بلغت 4.6%- عام 2009 ، و16.3%- عام 2011 م ، كما انخفضت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تتجاوز 7% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة مع بعض الدول العربية فمثلا تصل إلى 72% في الأردن ، و65% في تونس ، و23% في سوريا .

موضحا أن هذه التغيرات تشير إلى أن السياسة النقدية والمصرفية لا تخدم البعد الاجتماعي والتنموي في الاقتصاد اليمني، كما أن عدم استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض تعني عدم التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية وضعف التخصيص الكفوء للموارد ، باعتبار أن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الإنتاجية على نحو أكبر بكثير مما يحققه الائتمان المقدم للحكومة، وقال الخبير السلامي انه يمكن تفسير تدني نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي كعلامة على ضعف الخدمات المالية التي تقدمها المصارف ومن ضعف في الوساطة المالية في زيادة الائتمان المقدم من الوسطاء الماليين الخاصين إلى القطاع الخاص .

مشير الى أن نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الائتمان يقيس بوضوح إلى أي مدى توجه القروض إلى القطاع الخاص بدلا من الحكومة والمؤسسات العامة المملوكة للدولة كون النظام المصرفي والمالي الذي يخصص جزءا كبيراً من الائتمان للقطاع الخاص، من المحتمل أن يكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وممارسة مراقبة الشركات وتجميع الأخطار وتعبئة المدخرات على نحو أكثر وأفضل من النظام الذي يوجه أساسا الائتمان إلى الحكومة ومؤسساتها .